

# نمو طبقة النبلاء الاقطاعيين بمملكة بيت المقدس في القرن الثاني عشر الميلادي

السيد الباز العربي



مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة

المجلد العشرون - الجزء الثاني

سنة ١٩٥٨

مجلة  
كلية الآداب



المجلد العشرون - الجزء الثاني

ديسمبر سنة ١٩٥٨

مطبعة جامعة القاهرة  
١٩٦٢

تصدر هذه المجلة مرتين كل سنة ، في مايو وديسمبر ، وتطلب من  
مكتبة جامعة القاهرة بالجيزة ، وتوجه المكاتبات الخاصة بالناحية  
العلمية الى المشرف على تحريرها الأستاذ الدكتور محمد حدى البكرى  
الأستاذ بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، وثمن الجزء الواحد من أى  
مجلد ثلاثون قرشا مصريا .

## نمو طبقة النبلاء الاقطاعيين بمملكة بيت المقدس

في القرن الثاني عشر الميلادي

للدكتور السيد الباز العرنى

المقصود بهذه الدراسة ، هو التعرف إلى الخطوط الرئيسية ، لما حدث ، حتى نهاية للقرن الثاني عشر الميلادي ، من نمو طبقة النبلاء بمملكة بيت المقدس ؟ ، والوقوف على ما كان من علاقة بين هذه الطبقة ، وبين النظام الحكومى فى المملكة الصليبية .

الواقع أن حياة الصليبيين وأعمالهم ، تأثرت بما تعرضت له مملكة بيت المقدس من أخطار ، نظراً لحرص المسلمين على استرداد هذه البلاد التى اختصها الصليبيون ، فأدى ذلك إلى ما دأبوا عليه من شن الغارات والحروب . وبذا اختلفت العلاقات الاقطاعية بهذه الجهات عما حدث بفرب أوروبا ، حيث صاد قدر من الهدوء والسلام ، لم يتوافر بالإمارات الصليبية فى الشرق <sup>(١)</sup> .

على أنه يصح أن نتساءل على أى أساس اجتماعى قامت السلطة الملكية ؟ وما العوامل التى منحكت فى تطورها أثناء القرن الأول من إنشائها ؟ وللإجابة على ذلك ، لا بد من دراسة التركيب الاجتماعى لطبقة النبلاء فى بيت المقدس .

ظهور طبقة النبلاء :

المعروف أن الحملة الصليبية الأولى تألفت من جيوش عديدة ، تولى قيادتها أمراء من غرب أوروبا ، وبعد أن تغلبوا إلى بلاد الشام وفلسطين ، صار كل من استولى منهم على مدينة أو قلعة ، ورضع عليها لواءه ، وجعل بها حامية له ، جاز له أن يمتلك هذه المدينة أو القلعة ، وبذا تألفت منذ البداية طبقة النبلاء ، ثم جرى انتخاب ملك بيت المقدس من بين هؤلاء النبلاء ، فكان الملك لم يكن إلا واحداً منهم ، امتاز عليهم بصفات جعلت له الصدارة عليهم <sup>(٢)</sup> .

تحكم عاملان أساسيان في ظهور هذه الطبقة في بيت المقدس ، العامل الأول تمثل فيها نسب من الحروب بين الصليبيين والمسلمين ، أما العامل الثاني فأساسه الهجرة إلى الأراضي المقدسة ، وتكاد هذه الهجرة لم تنقطع في الثلاثين سنة التالية لقيام مملكة بيت المقدس . إذ ليس في وسع الدولة اللاتينية التي قامت بالأراضي المقدسة ، أن تستقر ، إلا بالهجرة المستمرة ، حتى يتم تعويض ما حاق بالفرسان من خسائر أثناء القتال مع المسلمين <sup>(٢)</sup> .

لم يتخلف عن الحملة الصليبية الأولى ، في الأراضي المقدسة ، إلا فئة قليلة من الناس . ذلك أن مؤرخي الحملة الأولى بالغوا في تقدير عدد المحاربين ، فجعلوا قواتها تتراوح بين ٣٠٠ ألف ، وبين ٦٠٠ ألف مقاتل ، على حين أنها لم تزيد على ستين ألف ، منهم عشرة آلاف فقط من المحاربين على حد قول المؤرخين المحدثين <sup>(٣)</sup> .

على أن عدداً كبيراً من هذه القوات ، هلك في المعارك الحربية ، ورجع عدد غير قليل من المحاربين إلى بلادهم ، بعد أن أوفوا بعهودهم ونذورهم ، وأدوا واجهم الديني ، فلم يبق لحماية المملكة الجديدة سوى قوة صغيرة . ويشير المؤرخ وليم الصوري ، إلى أن جيش الصليبيين في معركة عسقلان سنة ١٠٩٩ أي قبل أن يعود كثير منهم إلى أوروبا ، لم يتجاوز ١٢٠٠ فارس ، ٦٠ ألف راجل <sup>(٤)</sup> . ولم يكن مع بلدوين الأول سنة ١١٠١ من الفرسان سوى ٣٠٠ فارس ، ومن الأجناد ( السرجندارية ) إلا نحو ١٢٠٠ ، تحالف من هؤلاء وأولئك حاميات بيت المقدس وباثا وحيفا والرملة <sup>(٥)</sup> .

ومن الحق أن هؤلاء الفرسان لم يكونوا ينتمون إلى الأسرات الكبيرة بغرب أوروبا ، لأن الأشخاص الذين كانوا ينتمون لهذه الأسرات ، غادروا البلاد المقدسة بعد الاستيلاء على بيت المقدس مباشرة . وأوضح أن معظم هؤلاء الفرسان ينتمون إما إلى أبناع ( أنصال ) بيت بويرن في الغرب ، وإما أنهم دخلوا في خدمة هذه الأسرة أثناء الحرب <sup>(٦)</sup> .

أخذت هذه النواة الصغيرة في النمو ، وازداد عددها بكمية من قدم من المهاجرين ، غير أنه ليس معروفاً على وجه الدقة عدد هذه الفئة الجديدة من المهاجرين . على أنه من الحق أن عدداً غير قليل من سادة الغرب ، قدموا إلى الشرق ، غير أنه لم يمكث منهم بالبلاد إلا عدد قليل ، إذ عاد معظمهم إلى أوطانهم ، بعد تأدية فريضة الحج ، وبعد أن قاموا بمناوشات ضد المسلمين <sup>(٨)</sup> .

وأول ما وجه إليه ملوك بيت المقدس اهتمامهم ، هو أن يفيدوا من هذه التوي في استكمال فتح البلاد ، ولذا أبقوا في خدمتهم ، هؤلاء السادة ، على أنهم أتباع للملك . وكان ناكرد من هؤلاء السادة الذين استقروا بالشرق بعد الحملة الصليبية الأولى ، ومن الذين استخدمهم ملوك بيت المقدس <sup>(٩)</sup> .

على أنه لا بد من توفير أسباب الحياة للقادمين الجدد . ومن الطبيعي أن يتم ذلك ، بتوزيع الأراضي التي استولوا عليها ، واعتبارها إقطاعات . غير أن الملوك النمساويين بطريقة أخرى مختلفة . مثال ذلك أن جودفري بويون ، آخر أن يقطع هؤلاء القادمين على خراج المدن والبلاد ، وأقر بلبدين الأول ما بذله جودفري من خراج المدن إقطاعاً <sup>(١٠)</sup> . يضاف إلى ذلك أن عدداً غير قليل من الفرسان دخلوا مباشرة في خدمة البيت الملكي ، ففى زمن بلبدين الأول تشبه المصادر إلى فرسان ينتون إلى بيت جودفري <sup>(١١)</sup> .

ترتب على اتساع مملكة بيت المقدس زمن بلبدين الأول ، أن تقرر توزيع أراضيها إقطاعات ، وما تلى ذلك أبعث من اتسام هذه الإقطاعات <sup>(١٢)</sup> .

هذه هي التقسيمات الإقطاعية ، التي رسمت الخطوط الأولى لخريطة مملكة بيت المقدس الإقطاعية ، ووضعت الأسس التي قام عليها نظامها السياسي . ومع ذلك فإن الظروف والأحوال التي صاحبت مولد النظام الإقطاعي بالملكة اللاتينية لآ زالت غامضة . وهذا هو السرف أننا نجعل أساس التفرقة بين الإقطاع العادي ، الذي ظل يعتبر من أملاك الملك ، وبين إقطاع البارونات أو السادة المستقلين ، وأننا لم نقف على تقدير مساحة الإقطاع ، نظراً لاختفاء العقود الأولى للإقطاع <sup>(١٣)</sup> .

وما حدث أثناء العشرين أو الثلاثين سنة التي مضت على إنشاء مملكة بيت المقدس ( ١١٠٠ - ١١٣٠ ) ، من تبلور النظام الإقطاعي ، إنما يعاير تكوين طبقة النبلاء .

فإذا كان ما حدث من الهجرة المستمرة ، والاستغلال الدائم ، يضر قيام البارونات والإمارات ، فإن حالة الحرب الدائمة جعلت لطبقة الفرسان طابعاً خاصاً ، يشتمل في تلقى أمراء السادة الإقطاعيين ، واضطراب ممتلكاتهم الاقلية . فليس من السهل تقدير عدد بارونات الإمارات في الفترة الواقعة بين سنتي ( ١١٠٠ ، ١١٣٠ ) ، وانتقال إقطاعاتهم إلى سلاطهم . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في الإقطاعات الآتية :

ميرور :

تمرضت منذ الاستيلاء عليها سنة ١٠٩٩ ، للفضيرات الآتية :

١١٠٠ صارت إقطاعاً لجيرار أفين Avesne .

١١٠٠ وفي هذه السنة ، عادت من جديد إلى بلنوين الأول .

١١٠٠ بنمها بلنوين الأول إقطاعاً إلى جوريمار كارنبيل .

١١٠٢ صارت إقطاعاً إلى روجر صاحب حيفا .

١١٠٤ صارت إقطاعاً إلى ميج .

١١٠٧-١١١٥ أصبحت في يد جوتيه .

ومنذ ١١١٥ أختت في يد أسرة إقطاعية توارثها (١٤) .

ميفا :

١١٠٠ بنمها جودفري تانكرد .

استردها بلنوين بعد رحيل تانكرد .

١١٠٧ كانت يدروهارت .

١١٠٩ حصل عليها تانكرد من جديد .

ثم عادت بعد فترة قصيرة إلى الضياع الملكية .

١١٣٨ كانت من أملاك فيرفيان Virvion ، زمن بلنوين الثاني .

الجليل :

من أملاك تانكرد .

١١٠٠ بنمها ١١٠١ بلنوين الأول إقطاعاً إلى هيوامر Hugues de Saint Omer

عادت بعد وفاته ١١٠٧ إلى الملك .

ثم بنمها بلنوين الأول مرة أخرى إقطاعاً إلى جرفيه Gervais الذي أسره

المسلمون سنة ١١٠٨

١١٠٩ حصل عليها تانكرد ، بعد عودته من انطاكية عقب إطلاق سراح عمه بوهمند ، عادت إلى الضباع الملكية بعد وفاته ١١١٢ .

١١١٢ صارت إلى جوزلين كورنبنى .

١١٦٨ كان أربابها من أسرة دى بور Bures .

١١٦٨ — ١١٧٣ فى يد أسرة Saint — Omer .

١١٧٣ صارت من أملاك ريموند أمير طرابلس (١٥) .

هذه التغيرات المستمرة فى الأسرات الانطاكية ، تفسر ما أحاطت هذه الامارات من الغيوض ، فى السنوات الأولى من قيامها . إذ أن أربابها المتعاقبين الذين لم تربطهم بالأمراء الأوائل ( البارونات ) صلة من الصلات ، لم يفكروا فى أن يحافظوا على هذه الامارات فى أسرانهم . وليس لدينا إلا مثال واحد عن هذا الاتجاه . فخبنا سقطت بيروت سنة ١١١٠ فى يد الصليبيين ، تقرر بنقلها إقطاعاً إلى فولك جينس Guines ، ولم يصبح للمدينة أمير إلا سنة ١١٢٥ ، حين صار جونيه بريسار Gautier Briebarre سيداً لها . غيّر أنه لم يكن على وفاق مع الملك فولك . أما أخوه الذى خلفه فى السيادة على هذه المدينة سنة ١١٢٧ ، فيعتبر المؤسس الحقيقى للأسرة الانطاكية فى بيروت (١٦) .

ويحدث أحياناً أن ينشأ التغير فى السادة المقطعين ، نتيجة لما يقع من منازعات مع الملك ، مثلما حدث لسيد ياقا من أسرة Puiet ، وسيد الأردن من أسرة بويه Puy (١٧) .

على أنه جرى فى بعض الأحوال ، أن اشتد رسوخ واستقرار بعض الأسرات فى مدينة من المدن ، مثال ذلك أسرة جونيه Gaunier ، التى ظهرت حوالى سنة ١١٠٨ ، استقرت فى قيساريه وصيدا ، واستمرت بها نحو ١٥٠ سنة ، دون أن تفرض صلاتها ؛ غير أن هذه الحالة تعتبر استثناء (١٨) .

وترجع أسباب هذه التغيرات أساساً إلى الحرب ، وما أدت إليه من القتل والاسر . على أنه ينبغى أيضاً ألا ننفل عامل الهجرة ، وما كان يحدث عادة من إقدام الشبان على الزواج قبل رحيلهم إلى الشرق . ولما لم تكن الدوافع الاقتصادية هى السبب الأساسى للهجرة ، لم تحدث هجرة شاملة للأسرات ؛ غير أنه إذا أقام بالملكية الصليبية ، الفارس الذى زوج حديثاً ، فمن الطبع أن يستقدم أسرته لتؤنس في غربه ؛ وهذا يفسر



ما انطوى عليه القانون من الصرامة في محاربة الزواج بأكثر من زوجة في الاراضى المقدسة (١٩) .  
وفي هذا المجتمع ، الذى ألغى هجرات متتالية ، جرى تطبيق أندم تشريع للملكة ،  
لم يكن الفرض منه ، فيما يبدو ، سوى العمل على استقرار طبقة الفرسان ، وتوطينهم في البلاد  
التي استولوا عليها . ولهذا التشريع أهميته في تحديد ظهور طبقة الاشراف ونظورها ،  
والعقبات التي صادتها ، فضلا عما انطوى عليه من حقوق الوراثة والانتفاع .

فمن ناحية الوراثة ، أجاز هذا التشريع ، أن يرث الانتفاع ، الاناث عند عدم وجود  
ورثة من الذكور . وهذا القرار يخالف ما كان معروفاً وقتذاك في أوروبا ، غير أنه يتفق  
مع أحوال الحياة في مملكة بيت المقدس . فالفراس الذى بذل حياته في خدمة ملكه  
وبلاده ، ينبغي أن يكون له من السلطان ما يجيز له أن يترك لابنته إقطاعاً ، لم يحصل  
عليه إلا بعد شقة ، وذلك إذا لم يكن له ذرية من الذكور ، فتزبط بذلك ابنته بالوطن  
الجديد ، وفي نفس الوقت بخدم هذا الاجراء الدولة (٢٠) .

ومن القوانين المبكرة أيضاً ، قانون لم تبصر معرفة تاريخ صدوره ، وهو بقضى بتحديد  
وتعيين طرق الانتفاع وأساليبه . ووفقاً لحنا إبلين (٢١) ، جرى النص على أنه متى حصل  
الفراس على إقطاع صار ملكاً له ، ولسلالته المباشرة وغير المباشرة (٢٢) . Le cours des  
anciens fies a toz leirs . ويعتبر هذا القانون بالغ الأهمية ، نظراً لأنه وسع نطاق  
وراثة الانتفاع في زمن لم تكن فيه هذه الاتجاهات معروفة ، وبذلك رسخت أقدام  
فئة الفرسان .

ولما لم يكن كثير من القادمين الجدد متزوجين ، وتعرض كثير منهم للقتل والاسر ،  
فمن الطبيعي مكافأة المحاربين على أعمالهم ، بأن يهبأ لأبائهم أن يمنحوا ثمار شجاعاتهم .  
وفي ذلك الوقت ، ألح القانون على الأقارب ، المباشرين وغير المباشرين ، على أن يلبقوا  
بالفراس الذى ارتحل إلى الشرق ، أملاً في أن يرثوا إقطاعه (٢٣) .

ويرتبط أيضاً باستقرار ورسوخ طبقة الفرسان القادمين حديثاً ، قانون آخر ، يقضى  
بثبيت قواعد وراثة الانتفاعات المنحلة ، فالفراس الذى حاز إقطاعاً ، ليس له الحق  
في أن يكون له إقطاع آخر ، سوف يؤول إليه وفقاً لقانون الوراثة . ولذا يجري بذل  
هذا الانتفاع الثاني ، إلى أخيه الأصغر ، ما لم يكن حازه فعلاً ، أو إلى شخص من  
أقاربه ، لم يكن حاز إقطاعاً .

والواضح أن هذا الاجراء يؤدي إلى إصلاح البلاد وعمارتها ، بفضل ما نبت لا كبر عدد من الفرسان من الإقامة في الرقعة المحدودة من الأرض ، التي تألف منها مملكة بيت المقدس . ويحرم القانون تركيز الإقطاعيات في أيدي فئة قليلة من أسرات الأشراف والنبلاء ، إنما يجيز الاكثار من عدد الفرسان ، ولا سيما أولئك الذين يضمنون للأسرة نقبا (٢٢١) .

وثمة قانون آخر ، يمنع السيد من أن يقطع أجزاء من إقطاعه ، ما لم يتجاوز هذه الأراضي ، مساحة إقطاعه . والمقصود بذلك أن يلتزم السادة بالاتفاق على عدد كبير من الفرسان وأن يكفلوا لهم العيش في دورهم وتصورهم ، دون أن يضعف ذلك من القوة الاقتصادية للإقطاع (٢٢٢) .

على أن أقدم تشريع في المملكة اللاتينية ، ياتي بعض الضوء على قيام طبقة الأشراف ، هو الذي أصدره بلدوين الأول ، والذي يجيز للملك أن يجرد الأنباغ ( الانفصال ) من إقطاعياتهم .

ازداد نمو طبقة الفرسان ، وأضحى لديها شعور وإحساس بكيانها ، على الرغم من أن هذا الإحساس لم يكن كافياً ، لأن يعتبر أساساً لمقاومة البارونات . إذ تعرض أفراد هذه الطبقة باستمرار للتغيير والتبديل ، نظراً لأن أصولهم وجذورهم لم توغل في الرسوخ في البلاد . واستطاعت المبعرات القادمة حديثاً أن تهز هذا البناء الضعيف ، وترتب على ذلك أن جانباً من النبلاء صاروا يعملون ضد الملك (٢٢٣) .

### سلطة الملك :

ولما انعدم بين هذه الطبقة من التجانس ، ولما أصابها من الضعف ، أضحى الملك القائد الأعلى للجيش في زمن الحروب ، وبأذن المطام زمن السلام . لم يترب الضعف لسلطته في وقت من الأوقات ، إذ تملك الموانئ الكبيرة ، وحصل من التجارة على رسوم وضرائب وفيرة ، فضلاً عما تحصل له من خراج على الأراضي الشاسعة التي يمتلكها . فمن أملاكه إقليم يهودا والسامرة ، أما الجليل ، التي لم تكن أول الأمر في حوزته ، فإنها تطل أهمية وقيمة عن صور وبيانا (٢٢٤) . فصار الملك يتحكم في الأراضي والموارد ، فضلاً عن الإقطاعيات التي كانت تولد إليه عادة ، عند اقراض كل أسرة إقطاعية . يضاف إلى ذلك أن ماله من حق الوصاية الإقطاعية على أرباب الإقطاعيات أثناء حداثتهم ،

ولا سببا رعاية الأرامل ، هباً له من الوسائل ما يكفل الاتفاق على الأنواع ، مقابل الحصول على خدماتهم . وما كان للسيدات الشريعات ، من الحرية في اختيار أزواجهن ، وهى القاعدة التى جرت بعد الفتح مباشرة ، لم تلبث أن تغيرت وحل مكانها القاعدة ، التى بمقتضاها صار الملك يفرض على الأرامل الزواج بمن يرشحه لهن من الفرسان (٣٦) .

هذا التغير ، الذى وقع زمن بلدوين الثانى ( ١١١٩ - ١١٣٠ ) أو بعده بزمان وجيز ، زاد فى سلطة الملك ، وفى سيطرته على طبقة الفرسان التى تعضد على الملك ، فى كل نفعاتها وأسباب معيشتها (٣٧) .

### ازدياد مظنة الاستئراف :

لا نعرف على وجه التحقيق ، متى صار النظام البابى لمملكة بيت المقدس شديداً التماسك . والراجح أن هذا النمو والتطور ، يصح تحديده من الناحية الزمنية ، باعتلاء فولك انجو عرش المملكة اللاتينية سنة ١١٣١ . ففى زمن فولك ( ١١٣١ - ١١٤٣ ) ، وبلدوين الثالث ( ١١٤٣ - ١١٦٣ ) ، حدثت تغييرات جذرية فى بناء المجتمع ، ونبئت الأسباب التى أدت إلى تداعى السلطة الملكية .

المعروف أن فولك ألتقى الجانب الأكبر من حكمه فى شن الحروب ضد المسلمين . إذ أن ظهور عماد الدين زنكى ، ودعوته للجهاد الدينى ، وازدياد قوته ، واتساع ملكه ، كل ذلك جعله مصدر خطر على الإمارات المسيحية فضلاً عن الإمارات الإسلامية فى الشام . ففى سنة ١١٣٠ انتقدت محالفة بين أتابك دمشق وملك بيت المقدس ، ضد أتابك الموصل ( زنكى ) ، على أن الهدوء والسلام ساد السنتين الأخيرتين من عهد فولك . وما هو جدير بالذكر أن تم فى زمن فولك أيضاً تشييد كثير من القلاع والحصون ، منها قلاع بينه Ibelin ، وBlanchogarde ، وبيرسبع Bersabée ، والكرك . ومن هذه الحصون ما كان للملك ، ومنها ما كان فلاحاً خاصة ، أو حصوناً جرى بنائها لطوائف الرهبان ، غير أنها جميعها تعتبر من مصادر قوة المملكة (٣٨) .

ومن الوسائل التى جلب إليها فولك فى توطيد مركزه بالمملكة ، السعى لتوسيع رقعة المملكة وتوزيع الإقطاعات . فما صار للملك من فتوح جديدة ، وما انتهى إليه من إقطاعات ، وفر له من الأراضى ما يقيم بها الاتباع الموالين له والمتعلقين به . فاستقر

باجانوس Paganus ساقى الملك فى شرق الأردن ، وحل باليان « الشيخ » فى بينه Ibelin ، وأقام رنيه بروس Renier Bruco فى بانياس (٣٢) .

وحوالى سنة ١١٣٠ ، نستطيع أن نلح أول علامات المقاومة ضد السلطة الملكية ، ونستطيع من ناحية أخرى أن نترك ماحازنه حديثا أسرات السادة المقطعين من الاستقرار والنيات .

ذلك أنه حدث عقب تولية فولك العرش ، أن نشبت ضده ثورتان كبيرتان ، ثورة هيوذى بويژه Hugues du Puiset ، كونت يافا ، وثورة رومانوس دى لى بويه Romanus de le Puy أمير الأردن . فى سنة ١١٣٢ ، اضطرب الأمن بمملكة بيت المقدس ، بما حدث من تمرد أحد كبار البارونات ، هيوذى بويژه ، كونت يافا . والمعروف أن هيو هو ابن عم الملكة مليسندا ، وينشئ إلى اكبر الأسرات الارستقراطية من الفرنج فى الشام . اشترك مع رومانوس دى لى بويه فى التآمر ضد الملك ، وجرى اتهامه بالخيانة ، وأداته المحكمة ، وقررت مصادرتة ، غير أنه امتنع فى يافا ، واستنجد بأمبر صقلان . غير أن فولك حاصره بقلعته فى يافا ، ونحلى عن هيو أنبأه ، وانحازوا إلى الملك ، وتوسط البطريك فى تسوية النزاع بينهما ، وقرر فى هيو لمدة ثلاث سنوات ، وفى اثنتائها انتزع الملك يافا ، ولم يلبث أن استولى على كل إقطاعاته (٣٣) .

على أن البلاد ظلت مدة عشرين سنة ، فريسة لحرب أهلية رهية ، وبحكمت الأحزاب الارستقراطية فى تقرير وراثته الحكم ، التى تنازعها كل من الملكة مليسندا وابنها بلدوين الثالث . ومع ذلك لم تنزع سلطة الملك ، الذى يعتبر زعيما للمملكة . على أن الثورات وحركات التمرد ، التى تعتبر ظاهرة لم تكن معروفة من قبل ، دمرت التوازن بين سلطة الملك ، وسلطة السادة المقطعين (٣٤) .

وما أصاب هذه الفترة الانقطاعية من الارستقراطية من تطور فى هذه المرحلة ، المشتهة منذ اعتلاء فولك العرش ، سنة ١١٣٠ ، إلى بداية عهد أملىك الأول ( ١١٦٣ ) ، نلسه فيما يأتى :

(أولا) حدث فى تلك الفترة ، أن رسخت أقدام الأسرات النبيلة فى إماراتها ، ولم يكن ذلك معروفا فى الرحلة السابقة ، إذ أضحى توارث هذه الإمارات منتظما وثابجا . فمارت أنساب الأسرات النبيلة معروفة ومتصلة . ويعتبر هذا دليلا على استقرار هذه الأسرات

في إقطاعاتها ، فلم يحدث أن انتقل إقطاع كبير ، إلى ضياع الملك ، غير أن ماجرى عوضاً عن ذلك ، أن انتقل الإقطاع إلى أسرة تمت بصلة القرابة إلى الأسرة صاحبة الإقطاع ، وذلك عند احتفاء وريث من الذكور ، أو في حالة الزواج <sup>(٣٥)</sup> .

(ثانياً) ازداد عدد الإمارات الإقطاعية ، بفضل إنشاء إمارات جديدة مثل قرية إيمبرت حوالي سنة ١١٢٣ (Casal Imbert) ، وإقطاع جفري لى تور Goffroi le Tort حوالي سنة ١١٢٥ ، وكايون Caimont ، حوالي سنة ١١٣٩ ، وبينه (ابلين) سنة ١١٤١ <sup>(٣٦)</sup> . وسكندليون Scandlion ، سنة ١١٤٨ ، وشامبرلين Chamberlain ، حوالي سنة ١١٤٩ ، وبلانشجارد Blanchegarde حوالي سنة ١١٦٦ . وبذا ضاقت على طبقة الفرسان رقعة الأرض والاستقلال .

(ثالثاً) ولإقرار الفرسان بهذه الأرض ، لا بد من توفير أسباب المعيشة لهم ، وتوافرت هذه الأسباب ، بإعطاء الفرسان أجزاء كثيرة من الضياع الملكية . على أن هذا الاجراء توقف زمن أملييك ، وما حدث من إنشاء إقطاع جوسلين كورتني ، وتأليفه من اجتماع إقطاعات عديدة ، ترجع إلى أصول مختلفة (١١٧٩ — ١١٨٢) يعتبر حالة استثنائية ، وترجع إلى عصر متأخر . ويصح القول أن الخريطة الإقطاعية التي جرى وضعها حوالي سنة ١١٥٠ لم يطرأ عليها تغيير حتى نهاية المملكة الأولى (١١٨٧) <sup>(٣٧)</sup> .

(رابعاً) على أنه ظهرت مشاكل جديدة ، نجت عن ازدحام الملكة بالسكان ، فأخفى من المسير على القادمين الجدد ، أن يجدوا لأنفسهم موضعاً في النظام الإقطاعي الذي أصابه الجحود ، فلم يكن لدى الملك من وسيلة لإلحاق هؤلاء المستجدين بطبقة النبلاء ، إلا بأن يوزع عليهم أجزاء من ضياعه الخاصة ، برغم ضيق رقعته . وأحرز الملك ، في بعض الحالات ، قسراً من النجاح في تدير أملاك إضافية . مثال ذلك أنه اشترى ضيعة ييروت من صاحبها الذي أصابه العوز والفقر ، ومنحه عوضاً عنها إقطاعاً آخر ضئيل الأهمية ، وهو بلانشجارد . وما أصاب الضيعة الملكية من الانهيار المضطرد ، أدى إلى التفكير في نابلس ، التي كانت بائدة للملكة مارية زوجة أملييك ، ثم انتقلت إلى أيدي الابليين ، أو الالتفات إلى الإقطاع الثمين ، الأردن ، الذي جرى انتزاعه من الضياع الملكية <sup>(٣٨)</sup> ، ثم أخفى منذ سنة ١١٦٠ إقطاعاً لميللي Milly . هذه التجزئة التي أصابت ضياع الملك ،

ذلك على ما تعرضت له الملكية من الضعف ، فلم تستطع أن توطد مركزها إزاء كبار السادة ، إلا بالحصول على أتباع جدد ، وهو أمر لا سبيل إلى تحقيقه إلا بالمضى في تقسيم الضياغ الملكية ونحوها ، وما اتخذ الملك من إجراءات لم تود إلا إلى إزدياد ضعف الملكية <sup>(٤٩)</sup> .

بقابل هذه التغيرات ، ما حدث من تبلور الروح الطبقة في طائفة النبلاء والفرسان ، في الوقت الذي انقسمت فيه طبقة النبلاء ، مع شدة اختلافها من الناحية الاجتماعية ، إلى قسمين مختلفين . ومن الدليل على ظهور الروح الطبقة بين النبلاء والفرسان في الحملة الصليبية الأولى ، أن جودفري بويون أو بلدوين الأول ، هو الذي جعل للنبلاء وضعا خاصا في القضاء <sup>(٥٠)</sup> ، يختلف عن نظام القضاء المعروف عند أهل المدن وسائر الفرنج bourgeois ، في دواخيه وإجراءاته وعقوباته . وهذه الروح الطبقة إنما ارتبط ظهورها بقيام البيوت الأرستقراطية .

ونفس هذه الحالة الجديدة قانونان

القانون الأول الذي يتعلق بالديون ونحوه :

"Une propre assise que chevalier ne dame ne deit mie seignor faire arrêter por dete" <sup>(٥١)</sup> .

والرابع أن هذا القانون صدر بعد المناقشة ، التي دارت حول الديون بضفة عامة ، غير أنه صار من المعالم الهامة . فبينما لا يجوز حبس الفارس أو السيئة الشريفة ، أو كل فرد ارتبط بينين الولاء ، من أجل الديون ، جاز حبس الشخص العادي من سكان المدن ، وإرغامه على العمل ، حتى يؤدي ما عليه من الدين . فهذا الازدواج في تقرير العقوبة ، يدل على الاعتراف القانوني بروح الطبقة . ولا شك أن هذا الإجراء ، صدر بعد سنة ١٢٤٦ ، وهي السنة التي قرر فيها إلقاء القبض على النبلاء من أجل الديون ، ولعله يرجع إلى زمن بلدوين الثالث أو امريك الأول <sup>(٥٢)</sup> .

أما القانون الثاني ، وهو المعروف بقانون بليس Belles <sup>(٥٣)</sup> ، الذي أصدره امريك الأول سنة ١٢٦٨ ، في بليس ، أثناء حملته على مصر . ويمقتضى هذا القانون ، لا يجوز إرغام رجل على أن يتبع سيده الحمار شديدة أو قلعة أو قلعة ، يمكن لديه من الدواب ما تستطيع حمله <sup>(٥٤)</sup> . وأشار هذا القانون إلى التفرقة بين من يستخدم الحيل من النبلاء

وغير النبلاء ، فالنبلاء وحدهم ، لا يجوز إرغامهم على التبرجل عن خيولهم أثناء مهاجمة مدينة أو قلعة تعرضت للحصار<sup>(٤٥)</sup> . فالمدارورة والمطارلة في القتال Chevauchée ، التي تعتبر من خصائص الفئمة الأرستقراطية ، أضحت قاصرة على طائفة معينة . والراجح أن هذا الاجراء ، أملاه قانون القروسية<sup>(٤٦)</sup> .

وازدادت الروح الطبقيّة شدة ، بما حدث من ظهور طبقة جديدة من كبار السادة ، يدل على أهميتها ما وقع في مستهل هذه الفترة من الثورات ، وما جرى في نهايتها من منازعات بسبب وراثة الحكم<sup>(٤٧)</sup> .

وهذه الطبقة من النبلاء جمع بينها صفات مشتركة ، تمثل في خرس هذه الفئة على أن تجمع في يدها أراضي كثيرة . وتحقق لهذه الطبقة في أوروبا هذا الغرض بوسائل مختلفة : منها الإجراء المعروف باسم Leihewang ، الذي يحتم على السيد بأن يقطع ما جرت إضافته إلى إقطاعه من الأراضي أو الانقطاعات ، بسبب اقتراض أربابها من النبلاء ، وقصر الزواج في دائرة ضيقة من الأسرات الثرية<sup>(٤٨)</sup> . وما كان لقوانين الوراثة من أثر في تجميع الانقطاعات<sup>(٤٩)</sup> .

لم نخرج الملكة اللاتينية عن هذه القاعدة ، بل صدر تشريع خاص ساعد على هذا التطور . فالاجراءات والقوانين المختلفة التي صدرت بعد فترة الفتح ، والتي ترجع إلى القرن الثاني عشر ، يصح أنها صدرت في منتصف هذا القرن ، نظراً لما حدث وقتذاك من تطور . فما لجأت إليه طبقة النبلاء من جمع الانقطاعات ، إنما يؤكد التشريع الذي يناهض تجميع الانقطاعات ، بل إن مهاجمته لذلك تزيد على معارضته للهجرة . وترتب على الاستمرار في المعارضة والنهي ، أن تقرر تخفيض عدد الانقطاعات . وهذا النضال الذي نشب لأول مرة ، بين مصالح طبقة النبلاء ، وبين مصالح الملكة ، فاز فيه طبقة الاشراف<sup>(٥٠)</sup> .

ولما تقرر القانون السابق المتعلق بوراثة الانقطاع ، أجاز القانون الجديد ، بأن يلى الناجع الانقطاع المنحل ، بشرط أن يحصل على الانقطاع الجديد أحد الرفاق ، ممن يتقاضون راتباً . هذا الإصلاح أود منه الابن الأكبر ، إذ تنهياً له فعلا إقطاع من الانقطاعات ، فضلاً عن الانقطاعات التي ورثها ، فاجتمع يده أراضي كثيرة ، ووضع بذلك الأسس التي بمقتضاها تزايدت ثروة الأسرة<sup>(٥١)</sup> .

وانخذ نفس الطريق ، ماحدث من تغيير للقواعد المتعلقة بالقولمة على الارامل . فما صار للملك وحده من حق اختيار الزوج للارملة النبيلة ، لا بد أنه جرح عادة عواطف أولئك الذين يعينهم الأمر . غير أن مناهضة تسلط الملك ونحكه ، إنما جاءت من قبل الأسرات النبيلة . وبلغ استخفاف الملك بوالدى الأرملة أو ولى أمرها ، أنه لم يلبس منها النصيحة أو المراقبة . على أنه تحت ضغط هؤلاء الأنارب ، ظهر مبدأ جديد ، يقضى بأن للملك أن يقترح على الأرملة النبيلة أن تختار لها زوجا ، من بين ثلاثة نبلاء يرشحهم لها الملك . وعلى الرغم من أن هذا الحق يعتبر ضئيل الأهمية ، فإنه جعل لأنارب الأرملة نصيبا من الاختيار ، بأن اشترط ضرورة إخطار والدى الأرملة ، والحصول على الموافقة سلفا . على أن للأرملة أن ترفض ، حسبما أشار فيليب نوفار ، جميع المتقدمين للزواج منها ، إذا تبين عدم التكافؤ أو عدم الانسجام ، حتى لا يترب على اختيارها لأحد مرشحي الملك ، أن تقعد إقطاعها . ولذا اقترح الملك ، ألا يتقدم لطلب يدها ، إلا من كان يضارعها في المكانة الاجتماعية والثروة . ومع ذلك ، كان للأرملة ، بناء على نصيحة والديها أن ترفض الزواج ، ولو تعارض ذلك مع رغبة الملك (٥١) .

وترتب على هذا الانحياز الجديد ، نتائج بالغة الأهمية ، فلم يقعد الملك فخب ، ما كان له من سيادة وإشراف على الوراثة الثريات ، وما كان لديه من وسيلة لمكافأة المقربين إليه ، بل إن الاجراء الجديد ، جعل الزيجات تتم في دائرة محدودة من الأسرات ، وساعد على أن تترك الثروات في أيدي عدد قليل من بيوت الطبقة الأرستقراطية ، وبذلك أضحى باب الطبقة الأرستقراطية موصودا في وجه من لا يمتثلون لها بملة من الصلات . فالفرسان ، على الرغم من أنهم يتنون من الناحية القانونية إلى هذه الطبقة ، لم يلبثوا أن صاروا أدنى مكانة من النبلاء (٥٢) .

هذه الطبقة العليا من النبلاء أخذت تناهض السلطة الملكية ، وأضحت موطن عاطفة قومية في سوريا وفلسطين ، ولذا صارت تعتبر كل القادمين الجدد دخلاء وأجانب . وصارت هذه الكراهية للغرباء عاملا مشتركا في كل ماحدث من مقاومة مناسيس دى هيرج Manasses de Hierges ، كندسطلب الملكة ميلسندا وأكثر الناس حظوة عندها (٥٣) ، وما جرى من مناهضة ثيرى دى فلاندر Thierry de Flandres ، وهو الصليبي الذي لم يستطع أن يقيم له إمارة في الشرق (٥٤) ، وما كان من مناوئة



ريجنالد شاتيون ، وميلون دى بلانسي Milon de Plancy ، واللورجينين الذين اعلى  
أحدهم عرش بيت المقدس (٥٥) . والمعروف أن القادمين الجدد كانوا مناسين للمستوطنين ،  
ولم يكن بوسعهم أن يجدوا لهم في الشرق مكاناً إلا بالزواج من إحدى العائلات الثريات .  
ولم تكن الملكية من القوة ما تكفل لهم دائماً تحقيق أغراضهم . فمنهم من فاز ، أمثال  
شاتيون ولوزيجنان ، ومنهم من جرى إرغامه على مغادرة البلاد ، ولو تزوج من إحدى  
العائلات الثريات ، وحصل على بانيتها ، مثلما جرى لمناسيس دى هيرج ، ومنهم من لقي  
مصرعه مثل ميلون دى بلانسي (٥٦) .

وبلى هذه الطبقة الأرستقراطية المختارة ، جموع صغار الفرسان ، وهم نبلاء ، كرام  
الأصل والمجد . على أنه لم يرد لهم ذكر في التاريخ والوثائق . ولم يحجر التعرف إليهم ،  
إلا بفضل القائمة التي انطوت على ما كان يؤدى للملكية من خدمات . ولفهم عصر أميريك  
الأول ، لا بد من تحليل هذه القائمة ، حتى يتيسر الوقوف على ما كان هؤلاء الفرسان  
من دور كبير وتذلك في الحياة الدستورية بملكية بيت المقدس .

فمن ناحية الروابط والعلاقات الإقطاعية ، انقسم الفرسان إلى فئتين : أتباع الملك ،  
وأتباع ( مقلدى ) البارونات . ويعتبر مقطوم البارونات أتباعاً لأتباع الملك ،  
arrière-vassaux du roi . فحوالى سنة ١١٧٠ ، تعاهدت ضياع المملكة بأن تقدم  
٢٥٧ فارساً ، على حين أن الأمراء ( السادة ) العلمانيين قدموا ٤٠٢ من الفرسان ، وبذل  
المقطون الكنسيون ١٦ فارساً فقط . فكان الضياع الملكية قدمت نحو ٤٠ ٪ من الفرسان ،  
على حين أن إقطاعات الأمراء بذلك نحو ٦٠ ٪ (٥٧) . وبفضل ما يخرج من الضياع  
الملكية من الفرسان ، يصبح التعرف إلى تركيب الطبقة الاجتماعية التي لم تكن كاملة  
التجانس (٥٨) .

فمن مجموع الفرسان ، الذين تقدمهم أملاك الدولة ، وعددهم ٢١٣ فارساً :

- ٥٩ فارساً يقومون بالخدمة في حرس الملك ، ويحصلون على إقطاعات .
- ١٦ فارساً يخدمون مع تابع إقطاعى .
- ٨ فرسان يخدمون مع ٣ من الأتباع .
- ٢ من الفرسان يخدمون مع ٤ من الأتباع .

٢ من الفرسان يخدمون مع ٦ من الإنباع .

١ يخدم مع ٧ من الفرسان .

يستثنى من ذلك :

٦ فرسان يخرجون من إقطاع Chamberlain .

٧ \* يخرجون من إقطاع الكندسطل .

١٤ فارسا يخرجون من إقطاعات باليان ابلين في نابلس .

٢ فرسان فيكونت نابلس .

على أن كثرة حائزى الاقطاعات الحربية ، وكثرة الفرسان الذين لم يختلفوا عن أرباب الاقطاعات ، برغم دخولهم في خدمة الإنباع ، إنما يدل على ما كان لهم من أهمية ، ولذا ينبغي دراسة الانقطاع الحربي ، وما كان للفرسان من مكانة إقتصادية (٥٩) .

سبق الإشارة إلى أنه طبقاً لقوائم خدمة المملكة ، لم يحصل على اقطاعات من الاراضى إلا عدد قليل من الفرسان ، أما معظم الفرسان فحصلوا على اقطاعات قديمة ، مما تحصل من المدن والموانى والأسواق من ضرائب ومكوس ورسوم (٦٠) .

وهذا النوع الاخير من الاقطاعات كان أكثر شيوعاً في الإمارات ، وفي أراضى المملكة المتاخمة للساحل ، لا في داخل البلاد . فتوافر بذلك في الحياة الاقتصادية بالمدن الساحلية ، من الوسائل ، ما يكفل ظهور نظام الإنقطاع التقضى ، وكذا بالمدن الداخلية ، أمثال طبرية في إقليم الجليل ، ونابلس في السامرة ، حيث نشطت التجارة (٦١) .

على أن كثرة الاشارات إلى الانقطاع التقضى ، تدل على شيوع هذا النوع من الانقطاع ، الذى اعتبره الشرعون لا يقل أهمية عن اقطاع الأراضى ، واعتبروه من الاقطاعات السائرة .

ولما ضاقت رغبة الأراضى بالمملكة اللاتينية في الشرق ، بعد حروب صلاح الدين ، ازداد الانقطاع الحربي شيوعاً في القرن الثالث عشر . ومن الدليل على ذلك أن عدد الفرسان من الفرنج ( ٦٧٥ ) الذين اشتركوا في وقعة حطين ، سنة ١١٨٧ ، يقاربون في العدد ما قدمته فرنسا من الفرسان في معركة بوئين سنة ١٢١٦ ، وعددهم ٨٠٠ فارس ، برغم

أن مساحة فلسطين لا تضارع مساحة أية إمارة بفرنسا . فلا بد إذن أن موارد أخرى ،  
غير الأرض ، أسهمت في بئل هذا العدد (٦٢) .

والعروف أن قيمة الانقطاع التقدي تراوح بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ دينار ، على أننا  
لا نعرف القيمة الشرائية لهذا المال . ووفقاً لأحد المصاهر ، كان الراتب اليومي للفارس ،  
في منتصف القرن الثالث عشر ، قد ارتفع إلى نحو ٧ر٦ شلنات وهو مبلغ يقترب ، من  
حيث القيمة ، من دينار المملكة اللاتينية . ومن ثم يكون الراتب السنوي للفارس ،  
نحو ٣٥٠ ديناراً يزنطياً ، فضلاً عن النفقات مثل الحصول على تعويض عن الجواد الذي  
أصابه الداء ، أو تقق (restor) (٦٣) . فكان الفرق ضئيلاً بين خراج الانقطاع (٤٠٠ دينار)  
وبين راتب و نفقات الفارس (٦٤) .

ويصح وصف طبقة النبلاء في أوائل القرن الثالث عشر على النحو الآتي : في القمة ،  
تقع دائرة ضيقة من البارونات والأمراء ، لم تزد على ٢٤ إمارة . غير أن ما حدث في هذه  
الدائرة الضيقة من المصاهرات والزيجات ، وما جرى من الوراثة ، أدى إلى أن هذه  
الإمارات لم يعد يحوزها سوى عشرة أمراء ، حاز كثير منهم إمارات عديدة . وهذه  
الأمراء يقابلها على الأقل عشرة من الأمراء ، فضلاً عن العلاقات العائلية العديدة  
القرية الصلة أو بعيدتها (٦٥) .

على أننا لا نصادف بين هذا العدد القليل من كبار الأمراء ، وبين جموع الفرسان ،  
طبقة متوسطة ، أي طبقة من الفرسان توافر لديهم من الانقطاعات القيمة ، ما يمكنهم بدورهم  
من أن يذلوا منها لتابعهم إقطاعات . وبذا صار معظم الأتباع في درجة واحدة (٦٦) .

ملككة بيت المقدس — تكفلت بمؤونة وبالاتفاق على ٢٠ من الأتباع ،  
٢١ من أتباع الأتباع .

عكا — تكفلت بالاتفاق على ٢٣ من الأتباع ، ٩ من أتباع الأتباع .

صور — تكفلت بالاتفاق على ١٤ من الأتباع ، ١٤ من أتباع الأتباع .

نابلس — تكفلت بالاتفاق على ٣٥ من الأتباع ، ٣٥ من أتباع الأتباع .

هذا خارج عما لبيت إيلين من الإقطاعات . ولما حوت تجزئة الانقطاع في الإمارات  
العلانية التي قل مساحتها عن مساحة أراضي الملك .

على أن هذه الطبقة الوفيرة العدد من الفرسان ، الذين نالوا إقطاعهم قديماً ، والذين اشتركوا في الحملات الكبيرة ، تضاعفت مكاتم الاقتصادية والاجتماعية . فلم يحظ بإقطاعات الاراضى إلا عدد قليل منهم ، وحاز معظمهم إقطاعهم قديماً . وفي كلتا الحالتين زادت الموارد على النفقات ، كما أن ما كان لهم من موارد متواضعة ، جعلهم يعتمدون على مصادمهم المباشرين (٦٧) .

### أمريك الاول والسيور :

بلغت مملكة بيت المقدس الذروة ، زمن أمريك الاول ، بما حدث من مطابقة التشريع الإقطاعى للأوضاع الجديدة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ففى زمن أمريك صدر قانون التبعية assise sur la ligece ، الذى يعتبر أهم ما صدر من القوانين زمن الصليبين فى الشرق ، وحدثت تغيرات عظيمة الاهمية فى قوانين تجزئة الانطاع بالملكة .

فالمعروف أن إقطاعات الملكة كانت أول الأمر نبذل للمقطع وسلالته من الورثة المباشرين وغير المباشرين . ثم حدث فيما بعد أن تجزئة الانطاع لم تعد تجرى إلا فى حدود ضيقة ، فلم تبذل إلا للمقطع وسلالته المباشرة ، الذين أنجبهم من زوجته الشرعية (٦٨) .

ولم يذكر رجال القانون ، التاريخ الذى حدث فيه هذا التغير ، مما دعا إلى تحديد هذا التاريخ على وجه التقريب ، بما حدث سنة ١١٥٢ من تجزئة الانطاع ، وهو يطابق ما ورد فى كتب الفقه والقانون . على أنه يصح التساؤل لماذا صدر هذا القانون الجديد ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن ، أن هذا القانون إنما صدر لمصلحة الملك ، كما يتسنى له استرداد الانطاعات التى انتقلت إلى أبدى سلالة أربابها . غير أنه ما الفائدة التى تعود على الملك من أن يسترد الانطاع من آحاد الفرسان ؟ الواقع أن حاجة الملك للفرسان تفوق حاجته إلى المقطعين ، سواء كان إقطاعهم من الاراضى أو المال . فطلب الامر ، أن يادر الملك إلى تجزئة الانطاع ، وبذل هذه القطع الصغيرة ، إلى كل من فى وسعه أن يؤدى الخدمة . على أن أكبر ما يعود على الملك من فائدة ، إذا اقرن استرداد الانطاع بزوال أسرة إقطاعية كبيرة . غير أن ذلك لم يحدث من الناحية العملية . إذ لم تخف بسهولة تلك الاسرار العريقة التى استقرت بالبلاد ، وارتبطت بعلاقات إقطاعية عديدة بسبب تعدد

الريجات . وبذا لم يفد الملك من القانون الجديد ، لأن إقطاعات الأمراء القدامى سوف يجرى تسخيرها وفقاً للقانون القديم بين ورثتهم . فإذا كان ثمة فائدة تنجم عن هذا القانون ، فإن أرباب الإقطاع الكبيرة هم الذين يحصلون عليها ، نظراً لأن لإقطاع الفارس من الأهمية ما يزيد على إقطاع الفارس في أراضى الملك . ومع ذلك فإن المقصود من هذا القانون لم يتضح تماماً (٧٠) .

ومن الأدلة الهامة على العلاقات بين الملكية ومطابقة النبلاء في هذه الفترة ، ما صدر زمن أمريك الأول ، من قانون يقضى بمنح امتيازات كبيرة ، لطائفة من كبار الأمراء المقطعين . والمعروف أن أمريك اهتم بالأمور البحرية ، فهو الذى أنشأ محاكم الموانئ Cours de la Chaine ، ولذا تضمن القانون الذى أصدره ، ولاية القضاء فيما يتعلق بالأمور التجارية والبحرية ، فمن الأمور البحرية ورد النص التالى :

“ Mes en quelque elle (la nave) brise, le seigneur de la terre doit avoir de cela nave qui est route en mer ou en terre lartimon et l timon, quar la benoite arme dou Roy Amauri done ceste franchise par tout le reaume de Jerusalem (٧١) .

ومن الدليل على ما كان للملك من سلطة مطلقة ، أنه ظل إلى ما بعد منتصف القرن الثانى عشر ، يحتفظ بحق d'epave ، على امتداد الشواطئ ، وحدث حوالى سنة ١١٣٠ ، أن احتكر الملك كل الموانئ . وعلى الرغم من أن نخبذة الإقطاعات في المناطق الشاسعة على امتداد الساحل ، أضعفت سلطان الملك ، فإنه لم يسلم من تدخله ، البارونيات والإمارات الكبيرة . إذ كان يتدخل فيها ، وفقاً لمآله على الأقل من حقوق إقطاعية . وبازدياد نمو قوة الطبقة العليا من النبلاء ، فقد أمريك ، آخر ما تبقى له من الحقوق (٧٢) .

أما قانون التبعية assise sur la ligèce ، الذى سبق الإشارة إليه ، فإنه صدر عقب الحرب التى نشبت بين الملك أمريك الأول ، وبين أمير صيدا ، جبرار ، لأن أمير صيدا انتزع إقطاع أحد الانباع دون موافقة الملك ، أو المحكمة . وانحاز أمريك إلى الناجح ، وأرغم جبرار على أن يعيده إلى إقطاعه . وتقرر عرض الموضوع على المحكمة العليا ، في اجتماع يشهده سائر سادة المملكة (٧٣) .

والواقع أن هذا التفسير ليس كافياً ، في تحليل صدور هذا القانون ، فيصح أن نلتبس إلى جانب ذلك ، أسباباً أخرى يرتكن إليها الملك . فمن هذه الأسباب ، ما صادفه

أمريك الأول من معارضة شديدة حينما تولى الحكم ، فعلى الرغم من أنه لقي التأييد من رجال الدين والشعب ، فإنه واجه معارضة شديدة من قبل النبلاء ، لانه اترع اجنس كورتناى Agnes Courtenay خطيبة أحد النبلاء ونزوجها ، ولحرص النبلاء على المحافظة على حقهم فى اختيار الملك ، برغم أنه لم يكن ثمة مرشح سواه <sup>(٧٢)</sup> . وما حدث من تأييد رجال الدين لأمريك ، يعتبر من مظاهر التطور الاجتماعى ، إذ أنه صدر عن قوة أخذت تقوى وتنشط ، واتخذت موقفا إلى جانب أسرات النبلاء كيما يحدث التوازن بين القوى المختلفة . وما ناله أمريك من تأييد رجال الدين والشعب كان له ثمنه ، إذ أن أمريك بما اشتهر به من المهارة السياسية ، فطن إلى أن عرش مملكة بيت المقدس ، يصبح أن يفضى من أجله بزوجه ، فأعلن طلاقها <sup>(٧٣)</sup> .

وفى هذه الاحوال ، هل كان لدى الملك من الوسائل ما يمكنه من إصدار قانون ، يقصد به إضعاف سلطة النبلاء ، علما بأن لا بد له من موافقة كبار النبلاء ، عند إصدار هذا القانون ؟ يضاف إلى ذلك أن الملك فى نضاله ضد أمير صيدا ، إنما ارتكن إلى مساعدة النبلاء ، فالواقع أنهم لم يشتركوا فى النزاع للحصول على بعض المكاسب ، إنما الراجح أنهم انحازوا إلى الملك لأن أمير صيدا انتهك حرمة القانون السابق ، الذى أصدره بلدوين الثانى ، وبمقتضاه صار للملك الحق فى أن يجرّد مقتليه من إنطاعاتهم <sup>(٧٤)</sup> . فالحرب لم يقصد من وراءها سوى إزال العقاب بأمير نزع إقطاع أحد أتباعه ، ما لم يستصر قرارا بذلك من المحكمة . ووفقا لذلك ، يصبح تطبيق هذه القاعدة على مقتضى الملك وعلى النبلاء Tenente in Capito . والواقع أن السيد الذى بلغ به الاستهتار أنه جعل من صيدا وكرا للقرصان لم يبحر كثيرا فى هذه الحروب <sup>(٧٥)</sup> . إذ أن النبلاء لم يلبثوا أن تدخلوا فى الامر ، وأصلحوا بين النبيل وتابعه ، الذى أظهر الخضوع . ومن ثم فإن نتاج الناتج ، الذى هبأ للملك الفرصة لأن يتدخل حرياً cassus belli ، عادت له حقوقه . وهذا الحادث على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن السابجة القانونية ، أضحت ثابتة ومستقرة بما صدر من قانون <sup>(٧٦)</sup> .

ولقانون التبعية خصائص عديدة ، غير أن المؤرخين لم يلبثوا إلا إلى يمين التبعية ، التى يقسمها أتباع الاتباع للملك . فالواقع أن أتباع الاتباع ظلوا حتى صدور هذا القانون لا يرتبطون بالملك إلا عن طريق سادتهم . على أنه ترتب على قانون أمريك ، أن كل

حائزى الإقطاع يعتبرون أنباغاً للملك ، ومن ثم "يصبون أموياء" ، كل منهم سوى  
للآخر<sup>(٧٩)</sup> . فصار كل حائزى الإقطاع يخضعون لسلطان المحكمة العليا للملك ، وتحولوا ،  
جزئياً ، من سلطان محكمة البارون الذى يختمون له<sup>(٨٠)</sup> .

فكل تابع جرده سيده من إقطاعه ، يستطيع أن يلجأ إلى محكمة الملك ، فيلتزم الملك  
بمحاكمته ، ولا يقبل أن يتجرد من إقطاعه إلا بقرار المحكمة . فإذا لم يرض السيد بأن تنظر  
قضيته فى محكمة الملك ، أقام الملك تابع هذا السيد *arrière vassal* فى أراضيهِ<sup>(٨١)</sup> .  
فالواقع أن يمين الولاء الذى يرتبط بها أرباب الإقطاعات ، تعتبر صلة مياشرة بين الملك  
وبين سائر الفروسان بالملكية . غير أنه ينبغي ألا ننسى أن الفرض الأساسى من اليمين  
الذى ينلها أتباع الاتباع ، أن يلجأوا إلى المحكمة العليا ، يلتمسون منها العدالة إذا لم تصفهم  
محكمة سيدهم المباشر<sup>(٨٢)</sup> .

فبين التبعية تختص بها الملك ، وكل ما يجرى من تبعية أخرى ، لا بد أن نحفظ  
ما للملك من التبعية . فإذا حدث أن حصل تابع على إقطاع من سيد إقطاعى كبير ، ولم ينل  
للملك يمين التبعية بعد أن مضى على حصوله على الإقطاع ، سنة ويوم واحد ، فإن للملك  
الحق فى أن ينزع منه إقطاعه فيعود إلى السيد الإقطاعى ، ويجرى تقى التابع طوال حياة  
الملك<sup>(٨٣)</sup> . فإذا لم يتجرد من إقطاعه ، فعل الأتقى لا بد أن يفقد كل ما تمنحه  
له القوانين من امتيازات ، ويخضع لسيده تمام الخفوع<sup>(٨٤)</sup> .

والواضح أن هذا الاجراء الموجه ضد طبقة النبلاء ، إنما يدل على قوة الملكية ،  
إذ هباً للملك أن يتزع منهم ما كان لهم من السيطرة على أتباعهم ، فإذا كان الملك قوياً ،  
ازدادت سلطته ، أما إذا كان ضعيفاً إزداد ضعفاً على ضعف<sup>(٨٥)</sup> . والواضح أنه لم يول  
مملكة بيت المقدس ، بعد وفاة أمربك ملك بلع من القوة ما يجعله يفيد من هذا القانون ،  
بل إن ما صار للملكية من قوة مضطردة ، تحول إلى المحكمة العليا التى سيطر عليها كبار  
السادة الإقطاعيين ، الذين ما وضع القانون إلا لتأمرتهم<sup>(٨٦)</sup> .

أما أثر هذا الاجراء فكان محسوساً فى الحياة التشريعية والسننورية بمملكة بيت  
القدس ، ويضلل هذا الأثر فيما يأتى :

فمن الناحية السياسية ، صار كل أرباب الاقطاع الذين يعتبرون أتباعاً للملك ، يشاركون فيما يدور من مناقشات بالحكمة العليا ، التي امتد سلطانها إلى مناقشة المسائل السياسية ، فضلاً عن المسائل الادارية والقضائية .

ومن الناحية القضائية ، أضفى لكل تابع لأحد السادة الانطاقيين ، الحق في أن يرفع إلى الملك رأساً ، أمره ، عند تجريدته من إقطاعه دون الرجوع أو موافقة محكمة البارون .

أما الناحية الاقطاعية ، فإن كل تابع أنتم بين التبعية للملك ، كأنه بذلك بذل له الولاء ضد الآخرين . وفي الوقت ذاته ، صار كل البلاء والفرسان ، من أرباب الاقطاعات ، أسوياء عند الملك ، كما أن اتباع أى سيد من السادة ، يعتبرون عند هؤلاء السادة فئة من الاسوياء .

١ — غير أنه لا بد أن نذكر أنه لم يكن للقانون من الناحية العملية أثر سياسى . فالمعروف في مملكة بيت المقدس ، وكل دول العصور الوسطى ، أنه ليس للملك أو كبار السادة ، أن يحصلوا على امتياز أو حق من الحقوق ، نتيجة اشتراك الفرسان في مشاركات المحكمة العليا . ومع ذلك فإن سائر الفرسان ، يصح أن يقوموا بدور كبير ، كأن يعرضوا على السادة قراراتهم ، مثلاً حدث في الحرب الصليبية الأولى ، فلم يكن لقانون التبعية أثر في ازدياد قوتهم .

٢ — أما الوجه الآخر للسألة فيتمثل بالناحية القضائية في الموضوع . فما أحرزه الملك من الانتصار على أحد الاتباع ، لم يؤد إلى انتصار دستوري للملك ، بل أدى إلى شيء مختلف ؛ إذ دل على ما كان التابع من حقوق ثابتة قوية إزاء تحكم سيده <sup>(٨٨)</sup> .

ومن النتائج الأخرى التي ترتبت على قانون التبعية الذي أصدره أمريك ، أن تابع البارون أو المقطع ، الذي أصابه ضرر في حقوقه ، يستطيع من ناحية المبدأ أن يعرض الفرسان أرباب الاقطاعات على الثورة ، ويحملهم على أن يمتنعوا عن خدمة السيد Gager du Service <sup>(٨٩)</sup> .

يضاف إلى ذلك أن في استطاعة التابع أن يلجأ إلى الملك ، باعتباره السيد الأعلى ، ويطلب إليه ، أن يلزم سيده المباشر ، بأن ينصفه ، أو يقر الحكم الذي أصدرته محكمته ، فإذا رفض السيد ، فإنه يفقد بذلك طوال حياته ، كل ماله من حقوق القضاء ، ويعتبر هذا



انتصاراً لاتباع الانباع ، من حيث المبدأ ، ويعتبر انتصاراً للاجراء القانونى ضد الاجراء التصفى . إنما يصح أن تتسائل ما إذا كان هذا الانتصار حقيقياً أو ظاهرياً (٩٠) .

ولادراك أهمية هذا القانون ، ينبغى أن نتعرف إلى الأشخاص المرتبطين به ، ومكانتهم الاجتماعية .

من الملحوظ أولاً أن شكوى أتباع الانباع ، لاترفع إلى المحكمة العليا إلا فى أحوال معينة ؛ وذلك حينما يرفض السيد أن يتصف تابعه ، أو يصدر ضده حكماً دون الرجوع إلى المحكمة ، فلم تكن المحكمة . سوى محكمة استئناف أو محكمة قضا . فلم تفتح أبوابها لاتباع الانباع ، إلا بعد أن يفلت السيد فى وجههم بحكمته الانقطاعية . فإذا أصدرت محكمة السيد الانقطاعى حكماً ، يرى تابعه أنه جائر ، فليس لهذا التابع أن يرفع الامر إلى المحكمة العليا ، على الرغم من أن له مطلق الحرية فى أن يتم فضائه بالانكشاف على القضاء (٩١) .

وفى هذه المحكمة ، محكمة السيد الانقطاعى ، التى يتألف معظم هيئتها من الفرسان الذين يحملون على إقطاعيات قديمة ، ظل للسيد الانقطاعى السيطرة والسيادة ، ولم يكن لاتباعه من القوة أو السلطان ما يجعلهم يقاومون ضغطه وسيطرته (٩٢) . والمعروف أن القانون إنما ارتكن إلى العرف ، وأصابه من التعديل والتغيير ما يجعله يمد حاجات الناس على اختلاف مراكزهم ، ولا سيما أولئك الذين تألفت منهم المحكمة العليا (٩٣) . ولذا كان لرأى السيد الانقطاعى أهمية فيما يصدر من أحكام . ولم يكن لرأى التابع وزن ، إذ أدرك ما فى الحكم من محاباة . ولم يكن لاسويائه من الامر ما يجعلهم ينهضون لمساعدته ، وليس فى استطاعته أن يلبأ إلى المحكمة العليا ، أو إلى غير محكمته (٩٤) . تلك هى خاصية قانون التبعية ، ولم يكن فرسان الملكية أسوياء دائماً أو فى كل مكان ، ولم تكن المساواة بينهم مطلقة أو عامة . ولم يجعل منهم عيين الولاء أسوياء إلا لمقاومة الملك . فلم يكن لهم من الحقوق ، ما يجيز لهم التدخل فى شئون محكمة السيد الانقطاعى ، إذ ظلت هذه الامور من اختصاص السيد الانقطاعى وأتباعه المباشرين (٩٥) .

وبين من ذلك ، أن قانون التبعية لم يكن علاجاً شاملاً لما يصادفه أتباع الانباع من مشاكل . فلم يقصد به إلا إصلاح المظالم العارضة . غير أن ذلك لم يحط من قيمته الوفاقية . فما من سيد من قضاة المحكمة يرضى بأن يدعو للشول أمام المحكمة العليا ،

أحد أتباعه ، الذى صار له من الحق ما يجعله يرتبط بأتباع السادة الآخرين . فهذا التهديد كان وقائياً ، ولم يكن مبنياً مطلقاً على رموس الطبقة العليا للبلاء (١٦) .

ونظراً لأن الملك كان لديه من الاتباع المباشرين ما يفوق فى العدد ما عند النبلاء ، فإن هذا السلاح الذى كان وسيلة صالحة ، أضحت أشد مضاء ، إذا جرى توجيهه ضد السيد الأكبر « الملك » . فأتباعه المباثرون ، وهم السادة القضاة بالحكمة العليا بالملكة ، يصح أن يؤلبوا عليه سائر أفراد طبقتهم ، والدولة بأسرها ، نظراً لأنهم أسوياء بالنسبة للملك . والواقع أن قانون الجبة لم يجر الأخذ به ، فى كل ما هو معروف من الحالات ، ضد السيد القاضى ، بل ضد الملك . مثال ذلك راول ( رالف ) سيد طبرية الذى جرده أميريك الثانى من إقطاعه بسبب خيائنه ، دون أن تجرى محاكمته أمام المحكمة العليا ، وعندئذ رفض سيد يروت وسائر الاتباع أن يؤدوا كل ما هو مقرر عليهم من الخدمة ، فأرغموا الملك على إعادته (١٧) . وفى هذه الحالة يعتبر الملك هو البادئ بارتكاب الخطأ ، ولذا طلب التاج الانصاف منه . وهذا الانصاف اتخذ صورة الامتناع عن تأدية الخدمة (١٨) .

ومن الحالات المشهورة أيضاً ، ما جرى من التنازع بين فوردريك الثانى وحنا ابلين سيد يروت ، إذ أن الامبراطور نزع من ابلين إقطاعه دون أن تجرى محاكمته ، وأيد حنا ابلين ، ملك قبرص وسائر بارونات مملكة قبرص وبيت المقدس ، نظراً لأنه بمقتضى قانون من أهم قوانين المملكة ، لا يجوز تجريد رجل حر من إقطاعه إلا بعد أن يصدر أسويأؤه الحكم ضده (١٩) ، وامتنع البارونات عن خدمة الامبراطور ، وهذا الاجراء يتفق مع القانون (٢٠) . ولما تلقى باليان سيد صيدا ونائب الامبراطور فوردريك ، الامر بالا ينفذ قرار المحكمة العليا ، الذى كان فى صالح الاميرة اليس ، ضد طائفة التوتون ، قرر حرمانه من خدمة نبلاء المملكة وفرسانها ، الذين نهضوا لمساعدة الاميرة (٢١) . ومع ذلك لم تحقق النتيجة المطلوبة ، لأن الاميرة أحلتهم من التزامات الزمالة (٢٢) . وامتنع أيضا الفرسان عن خدمة هنرى الثانى ملك قبرص وبيت المقدس ، لأن تابعه فيليب سيد جبلة Gibellet لم يحصل على ما يستحقه من الانقطاع . وتعرض نفس الملك ، لامتناع مقطعيه عن تأدية الخدمة له ، إذ طالبوا بالحصول على رواتبهم المتأخرة . على أن سيد يروت ( حنا ابلين ) ، الذى يعتبر أعظم قهاء عصره ، هو الذى خلع الملك من هذا المأزق ، بما اكتشفه من خطأ فى شكواهم (٢٣) .

تعرض الملك للتهديد في كل هذه الحالات . وكان كل اتباعه المباشرين ، من سادة الاقطاعات ، وفرسان داره أو ضياعه ، هم الذين أقادوا من قانون التبعية ، الذي بمقتضاه صار كل فارس سوريا لسيد وسائر الفرسان ، غير أن هذه التسوية كانت موجهة ضد الملك (١٠٤) .

٣ - أما أهمية قانون التبعية ، فيما يرتبط بالعلاقات الاقطاعية والتبعية ، فترجع إلى ما يلتزم به المقطعون من التخلي عن سيدهم المباشر ، حينما يرفض هذا السيد ، أن يمثل أمام المحكمة العليا ، وأعلن عصيانه ، وامتنع عن خدمة الملك . وما أصابه الملك ، بذلك ، من فائدة ، تكاد تكون محدودة ، برغم أهميتها . فالاتباع (المقطعون) الذين يشغلون عن سيدهم ، وينحازون إلى الملك ، صار لهم الحق في أن يحصلوا على تعويض يضارع في القيمة ما فقلوه من خراج ، على أن يؤدي لهم في خلال أربعين يوماً ، فإذا لم يؤدي لهم الملك هذا التعويض ، جاز لهم أن يعودوا إلى سيدهم ، وبذلك يفقد الملك مساعدتهم (١٠٥) . والواضح أن بيت المال كان دائماً خاوياً في القرن الثالث عشر ، ولذا كان عسيراً على الملك أن يخضع تابعه المنفرد ، في خلال أربعين يوماً ، ولم يعد في استطاعته أن يعتمد على تأييد اتباع الاتباع ومساعدتهم (١٠٦) .

وتضمن قانون التبعية نصاً لم يلفت إليه المؤرخون ، وهو أنه إذا تعرض الملك لسخرية رجاله واحتقارهم ، نحتم على سكان المدن وسائر قلاع رجال الملك ، أن يؤديوا يمين الولاية للملك (١٠٧) .

“Tot le peuple des Villes et des chastiaus des homes dou rei, doivent faire au rei, a la requeste de lui ou de son commandement, feauté”

فن الناحية الصلبة ، حدث بعد الحرب التي نشبت سنة ١١٦٢ ، بين الملك أمريك وبين جبرار سيد صيدا وقلعة الشقيف (Beaufast) ، أن التمس سكان صيدا والشقيف ، أن يؤديوا للملك يمين التبعية . على أنه حدث سنة ١١٥٥ ، أي قبل صدور قانون أمريك بأقل من عشر سنوات ، أن عشرة من الفلاحين بضياع القبر المقدس ، بذلوا يمين الولاية للملك (١٠٩) . ونعمة مثال آخر ، يرجع إلى سنة ١١٤٢ ، يشير إلى أن ريموند أمير طرابلس تنازل عن رفانيه لفرسان القديس يوحنا . ونعمة وثيقة أخرى ، أصدرها بلدوين الثالث ، سنة ١١٦١ ، تدل على أن اتباع الاتباع أقسموا يمين الولاية للملك . حينما حصل فيليب

مبلى Philip Mill من الملك بلدوين الثالث سنة ١١٦١ على أقطاعه الكبير في شرق الأردن ، التزم بالمحافظة على أملاك حنا كومان Jean Comman ، طالما كان من مقتضى الملك<sup>(١١٠)</sup> . ولما صار لهذا الانقطاع ( هذه الامارة ) الذى نشأ حديثا ، ما للامارات الانقطاعية الكبيرة من الاستقلال ، وصار صاحبه من كبار السادة ، أضحت لها صفة خاصة ، حيث أن يمين التبعية للملك ، كانت نحى المقطع القديم ، من كل ما يقع عليه من ظلم من قبل السيد الجديد<sup>(١١١)</sup> .

هذه الوقائع نجعلنا نقرر أن أهم نص في قانون التبعية ، الذى يقضى بأن يقسم للملك ، يمين الولاء ، أتباع الاتباع ، مثلما يفعل أرباب الانقطاع ، لم يكن ابتكاراً ثوريا ، فكل ما حدث أنه كان تقليداً معروفاً ، قبل عشرين سنة من تاريخ صدره ، وكان يجري تطبيقه في أحوال استثنائية ، فأصبح بمقتضى قانون التبعية قاعدة عامة ، وملزماً في جميع أنحاء المملكة<sup>(١١٢)</sup> .

على أن هذا القانون ، قانون التبعية ، لم يعمل على توطيد سلطة الملك ، أو زيادة مكانة الفرسان وأتباع الاتباع ، ولم يند منه سوى أفراد الطبقة العليا من النبلاء ، السادة أعضاء المحكمة العليا . وكان لهذا القانون ، فيما يبدو أهمية في الحد من سلطة كبار البارونات ، وزيادة سلطة الملك بحالته مع صغار النبلاء ، وذلك إذا كانت الملكية قوية . غير أنه لما تداعت الملكية بعد أمريك ، أى زمن بلدوين الرابع ( ١١٧٤ — ١١٨٥ ) لم ينشب النضال على السلطة بين الملك والنبلاء ، بل بين حزبين من النبلاء ، حظى أحدهما بتأييد بعض أمراء البلاط الملكى<sup>(١١٣)</sup> .

والواقع أن سلطة الملك لم تتعرض للانقاص إلا من قبل كبار السادة القدامى المعروفين بالثروة والنفوذ ، وما جعل مصير المملكة في أيدي النبلاء ، إلا ما وقع من الأحداث التاريخية . كان على عرش المملكة طفل ، بلدوين الخامس ، ١١٨٥ ، وازدادت الأحوال السياسية سوءاً ، إذ أن صلاح الدين ضيق الحناق على الصليبيين ، ولم ينبأ للملك من الأحوال ما يجعله يسترد سلطانه . ولم تلبث معركة حطين التى وقعت سنة ١١٨٧ ، أن أودت بالمملكة اللاتينية الأولى<sup>(١١٤)</sup> .

## حواشي البحث

- (١) المريي : الإقطاع الحرب عند الصليبيين بمملكة بيت المقدس من ٣ القاهرة ١٩٥٦
- (٢) باركر : الحروب الصليبية - ترجمة المريي - القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٦٧
- Prawer : La Noblesse et le régime féodal du royaume latin de Jerusalem. Le Moyen Age. No. 1-2, (1959) Tome LXV. p. 42.
- La Monte : Feudal Monarchy in the Latin Kingdom of Jerusalem. p. 138 (٤)
- (٤) المريي : الإقطاع الحرب عند الصليبيين ص ٣
- William of Tyne : I. 380 La Monte : *Op. cit.* p. 138.
- (٦) المريي : الإقطاع الحرب عند الصليبيين ص ٣
- Anderson : The Ancestry and life of Godfrey of Bouillon p. 20 (٧)
- Prawer : *op cit* p 42
- Prawer *op. cit.* p. 43. (٨)
- Runciman : History of the crusades I. P 299. (٩)
- Grousset : Histoire des croisades I. P. 180.
- (١٠) عل الرغم من قصر عهد جودفري (١٠٩٩ - ١١٠٠) ، فانه يعبر القول أنه تم في زمنه ، وضع قواعد ملكة بيت المقدس ، وتحددت معالمها . فبالإضافة إلى المراكز التي تخاضها ضد المسلمين ، ولا سيما في عسقلات ، قام جودفري بتوزيع الإقطاعات ، وجعل للتبلا والبوجوازية نظمهم ورسومهم أنظر (La Monte : *op cit* p 5, 144 (note I)
- Prawer : The Assise de Tennure. Economic Historical Review T. 4. (1951). (١١)
- (١٢) تحدد منذ البداية نوعان من قطاع الأراضي ، نوع النوع الأول ، ينزل السيد الأرض ذاتها عل أنها إقطاع للتابع ، وفي النوع الثاني ، يحتفظ السيد لنفسه بملكية الأرض ، غير أنه ينزل التابع بجانب من الأموال المتحصلة من خراج الأرض ( أنظر : (La Monte : *op. cit.* p. 144)
- Prawer : *op cit* p. 46. (١٣)
- Prawer : *op. cit.* p. 46. (١٤)
- Rey : Les Familles d'Oultremer P. 80.
- Grousset : *op. cit.* II. p. 837-839. (١٥)
- Prawer : *op. cit* p. 46.
- Rey : Les Seigneurs de Barut. Revue de l'Orient Latin. T. 4. (1896) p. 12. (١٦)
- Nickerson : The Seigneurie of Beirut in the 12th century. Byzantion 19 (1944)
- La Monte : The Lords of Le Puiset. Speculum 17 (1942) (١٧)
- Rey : Les Seigneuries de Montreal et de la Terre d'Oltre le Jourdain. Revue de l'Orient Latin T. 4 (1896).
- La Monte : The Lords of Sidon. Byzantion 17 (1944-1945). (١٨)
- Prawer : *op. cit* p. 48. (١٩)
- Prawer : *op. cit.* p. 48. (٢٠)
- (٢١) أنظر باركر : الحروب الصليبية ص ٧٤ .
- Prawer : *op. cit.* p. 48. (٢٢)
- Ibid. p. 49. (٢٣)

- Prawer. p. 49. (٢٤)  
 Ibid. p. 50. (٢٥)  
 Ibid. p. 50. (٢٦)  
 (٢٧)  
 Richard : Le Royaume Latin de Jersalem. p. 72. (٢٨)  
 Prawer : *op. cit.* p. 51. (٢٩)  
 Ibid. p. 51. (٣٠)  
 La Monte : *op. cit.* p. 14. (٣١)  
 La Monte : *op. cit.* p. 14. (٣٢)  
 La Monte : *op. cit.* p. 13. (٣٣)  
 Rey : *op. cit.* p. 341.  
 Richard : *op. cit.* p. 90.  
 Prawer : *op. cit.* p. 51-52. (٣٤)  
 Prawer : *op. cit.* p. 53. (٣٥)  
 La Monte : *op. cit.* p. 14. (٣٦)  
 Prawer : *op. cit.* p. 53. (٣٧)  
 (٣٨) المعروف أن إقطاع الأردن كان في حوزة رومانوس دي لي بويه . ولما اشترك رومانوس في الفتنة التي أثارها يهودي بوزيه ، سنة ١١٣٢ ، وجرى اتهامهما بالخيانة ، وتقررت مصادرة أملاكهما ، انتقل إقطاع الأردن إلى الملك فولك ، فبذله إلى ساتيه ، باجانوس .  
 أنظر :  
 La Monte : *op. cit.* p. 13. Rey : *op. cit.* p. 338-341.  
 Prawer : *op. cit.* p. 53. (٣٩)  
 (٤٠) تعتبر المحكمة العليا ، Haute Cour ، المحكمة الرئيسية بالملكة ، ومن اختصاصها أن تصدر القوانين وتفسرها وتنفلها . وتختص بالنظر في كل أمور النبل ، فيما عدا ما يتعلق بالأمور الدينية ، والزواج ، والوصية ، التي تتولى النظر فيها المحاكم الكنسية . أما علاقات النبل مع من هم أقل من مكانة ، فيختص بها عاكم الفرنج Cours des bourgeois  
 أنظر : La monte : *op. cit.* p. 102.  
 باركر : الحروب الصليبية ص ٧٤ . حاشية ١  
 Prawer. P. 54. (٤١) أنظر :  
 Prawer : *op. cit.* p. 54. (٤٢)  
 La monte : *op. cit.* p. 158. (٤٣) أنظر :  
 Richard : *op. cit.* 78. (٤٤)  
 La monte : *op. cit.* p. 158.  
 Prawer : *op. cit.* p. 54. (٤٥)  
 Prawer : *op. cit.* p. 55. (٤٦)  
 Ibid. p. 55. (٤٧)  
 Ganshaf : Feudilism p. 70. أنظر (٤٨)  
 Prawer : *op. cit.* p. 55. (٤٩)  
 Ibid. p. 56. (٥٠)  
 Ibid. p. 56. (٥١)  
 Prawer : *op. cit.* p. 57. (٥٢)

(٥٣) كان منسب ابن هوديرفي Hodieme . شقيقة الملك بلدوين الثاني ، وهو ابن عم الملكة سيند . قدم إلى الشرق حوالي سنة ١١٤٠ ، وجعله بلدوين الثالث ومليست كونستانتيا . ثم ارتبط بأسرة ابنين بزواجه من أرملة بالين . وفي ذلك من حظوة عند الملكة ، تعرض لعداء الملك والبارونات . ( أنظر : La Monte : op. cit. p. 17 )

(٥٤) Prawer : op. cit. p. 57.

(٥٥) حدث في سنة ١١٤٩ أن اتهمت كونستانس أميرة أنطاكية والتي مات عنها زوجها ويموند ، حامية الإمبراطور البيزنطي ، بعد أن تعرضت أنطاكية لتهديد المسلمين ومعجباتهم . غير أن بلدوين الثالث ملك بيت المقدس هو الذي تكفل بحماية الإمارة الصليبية . ورأى بلدوين والإمبراطور البيزنطي (مانويل) أنه لا بد من التماس زواجا للأميرة ، كما يدر أمر أنطاكية . ورفضت كونستانس قبول من رشحهم للزواج منها ، كل من بلدوين الثالث ومانويل . ووقع اختيارها على ريجنالد شاتيون ، فوافق بلدوين على ذلك . أنظر : (La Monte : op. cit. p. 19-195)

أما ميلون دي بلانس فكان صاحب الكرك والشوبك ، وقد تزوج من ستيفاني دي ميلل Stephanie de Milly ، التي تزوجها من بعده ريجنالد شاتيون ( أنظر : La Monte : op. cit. p. 35-36 )

Prawer : op. cit. p. 57. (٥٦)

John d'Ibelin p. 71. (٥٧)

(٥٨) لم يرد في قنطرة حنا أبلين ، في وصف كتاب الإمارات ، إلا مجموع العدد ، الذي تقدمه كل إمارة ، بينما تضمنت قوائم أملاك الدولة ، تفاصيل عما يخرج من الفرسان من كل جهة من الجهات . (Prawer : op. cit. p. 57).

Prawer : Etudes de quelques problemes agraires et sociaux d'un seigneurie croisé au XIIe siecle. Byzantion. 22 (1952). (٥٩)

(٦٠) العربي : الإقطاع الحربي عند الصليبيين ، ص ٤

Le Livre de Jean d'Ibelin. Assises de Jerusalem. Tome I. pp. 422-427.

Prawer : op. cit. p. 59. (٦١)

Smail : Crusading warfare p. 89. (٦٢)

La Monte : op. cit. p. 150. (٦٣)

Mas Latrie : L'Histoire de l'Ile de Chypre sous le Règne des Princes de la maison de Lusignan. Paris. Vol. II. pp. 8-9.

Prawer : op. cit. p. 60. (٦٤)

Ibid. p. 60. (٦٥)

Ibid. p. 60. (٦٦)

Ibid. p. 60. (٦٧)

Philip Novare p. 66. (٦٨)

Jeand' Ibelin p. 152.

Prawer : op. cit. p. 64. (٦٩)

Ibid. p. 64. (٧٠)

Ibid. p. 64. (٧١)

Ibid. p. 64. (٧٢)

Richard : <i>op. cit.</i> p. 78, 81.	(٧٣)
La Monte : <i>op. cit.</i> p. 19, 22.	
Runcimzn : History of the Crusades I. p. 362.	(٧٤)
La Monte : <i>op. cit.</i> p. 19.	(٧٥)
William of Tyne I. 19 ; 4. 21 ; 10.	
Prawer : <i>op. cit.</i> p. 66.	(٧٦)
Prawer : <i>op. cit.</i> 66.	
Richard : <i>op. cit.</i> p. 81.	(٧٧)
La Monte : <i>op. cit.</i> p. 164, note 3.	
Prawer : <i>op. cit.</i> 66.	(٧٨)
La Monte : <i>op. cit.</i> p. 22.	(٧٩)
Ibid. p. 22.	(٨٠)
Ibid. p. 22.	(٨١)
Prawer <i>op. cit.</i> p. 67.	(٨٢)
La Monte <i>op. cit.</i> p. 22.	(٨٣)
La Monte : <i>op. cit.</i> p. 23.	(٨٤)
Ibid. p. 23.	(٨٥)
Ibid. p. 28.	(٨٦)
Ibid. p. 24.	(٨٧)
Prawer : <i>op. cit.</i> p. 67.	(٨٨)
Ibid. loc. cit.	(٨٩)
Prawer : <i>op. cit.</i> p. 68.	(٩٠)
Ibid. p. 68.	(٩١)
Ibid. p. 68.	(٩٢)
La Monte : <i>op. cit.</i> p. 101.	(٩٣)
Prawer : <i>op. cit.</i> p. 68.	(٩٤)
Ibid. p. 69.	(٩٥)
Ibid p. 70.	(٩٦)
La Monte : <i>op cit</i> p 103 Rey. Les Familles p 447.	(٩٧)
Ibid. p. 103.	(٩٨)
Ibid. p. 102.	(٩٩)
Prawer : <i>op. cit</i> p. 70.	(١٠٠)
Ibid. p. 70.	(١٠١)
Ibid. p. 70.	(١٠٢)

Ibid. p. 70 Rey : Les Familles d'Outre mer p. 331.

(١٠٣) فيليب سيد حبيبة ، كان يعبّر من بيلاء بلاط ملك قبرص ، هربى الأول ، سنة ١٢٣٣  
 (١) المهددة المفقودة بين القبرصة . 'جوردين . وهو الذى روى أن يلقى لملك الخدمة ، ما لم يتل من  
 الملك ما هو مقدور له من الإيضاح .



Prawer : *op. cit.* p. 70.

(١٠٤)

Ibid. p. 71.

(١٠٥) المعروف أن حيرة الإقناع تمت من حادثة أن يؤدي بنفسه خدمة حربية . والقوانين صريحة في العمل على تأدية الخدمة الشخصية متى كان الإقناع . إذ يقول أينين أنه متى حاز شخص من الأشخاص إقاعات عديدة ، بذل اتبعية وخدمة لشخصية ، سيد الذي حاز منه الإقناع الأول ، وأدى لمساعدة الآخرين من التبعية ما يجوز له أن يقدمه . بد يقدمه من قهره أو هم . عن أنه بمقتضى قانون الملك ألمريك الذي أصدره سنة ١١٦٢ . يعتبر جميع البيرونات أتباعاً للملك ، ولذا ينبغي أن يؤديوا الخدمة الذاتية ، مقابل ما حازوه من الملك من إقاعات . وينطبق ذلك أيضاً على الإقاعات النقدية ، وعلى أتباع الأتباع ، الذين يعتبرون أيضاً أئمة تحت . ويهتم علينا أن يؤديوا الخدمة الشخصية .  
(أنظر : La Monte : *op. cit.* p. 153. )

Prawer : *op. cit.* p. 70.

(١٠٦)

La Monte : *op. cit.* p. 151-152.

Prawer : *op. cit.* p. 71.

(١٠٧)

La Monte : *op. cit.* p. 22.

Prawer : *op. cit.* p. 71.

(١٠٨)

La Monte : *op. cit.* p. 29.

(١٠٩)

Prawer : *op. cit.* p. 72.

(١١٠)

Prawer : *op. cit.* p. 72.

(١١١)

Ibid. p. 72.

(١١٢)

La Monte : *op. cit.* p. 24.

La Monte : *op. cit.* pp. 34-37.

(١١٣)

Prawer : *op. cit.* p. 74.

(١١٤)